

مجلة دراسات تاريخية

سورية في مخططات السياسة البريطانية 1943 - 1944

د. رؤوف عباس، كلية الادب - جامعة القاهرة

يناير 1982

بدأت الشواهد تشير الى قرب انتهاء الحرب العالمية الثانية لصالح الحلفاء منذ عام 1943. ومع مطلع ذلك العام بدأ انسحاب الالمان من روسية بعد أن تقهقروا من ليننجراد وكيرسك وروستوف وتلاه انسحابهم من خاركوف وسمولنسك ثم كريف مع حلول خريف ذلك العام. وفي نفس الوقت انحسر المد الالمانى من شمال افريقية وحقق الحلفاء عليهم نصرا حاسما فى العملين، ونزلت جيوش الحلفاء الى ايطالية التي خرجت من المحور واعلنت الحرب على المانية (13 اكتوبر) وبدأت طائرات الحلفاء تشن غارات جوية مكثفة على برلين (نوفمبر).

وهكذا بدأ الحلفاء يبحثون موضوع التسوية التي ستعقب الحرب فى سلسلة من المؤتمرات، عقدت فى القاهرة وطهران على التوالي (نوفمبر) حضرها الرئيس الأمريكى ورئيس الوزراء البريطانى وشيخ كاي شيك (مؤتمر القاهرة)، وستالين (مؤتمر طهران)، بينما كانت قوات الحلفاء تحارب معركتها الاخيرة ضد اليابان، احدى القوى الكبرى المشتركة فى كتلة المحور، فيما عرف بمعركة الباسيفيك¹.

ولما كانت تسويات ما بعد الحرب مطروحة على بساط البحث بين دول الحلفاء فقد سارعت بريطانيا - ممثلة فى خبائها بمنطقة الشرق الاوسط ورجال الخارجية البريطانية - الى وضع مخطط للسياسة البريطانية للشرق الاوسط فى فترة ما بعد الحرب وضعا فيه نصب أعينهم المصالح البريطانية فى المنطقة، وأهميتها كجسر يربط ما بين بريطانيا ومستعمراتها فى الشرق. ويركز هذا البحث على نصيب سورية من تلك المخططات.

عقد مجلس الحرب بالشرق الأوسط The Middle East War Council جلساته بالقاهرة (10 - 12 مايو 1943) برئاسة وزير الدولة للشرق الأوسط R. G. Casey ووكيله Lord Moyns وعضوية سفراء بريطانيا فى كل من مصر والعراق واليونان والماندوب السامى البريطانى بفلسطين وشرق الأردن، وحكام مالطا وقبرص وعدن، والوزراء المفروضون فى سورية ولبنان (الميجود جنرال Spears)) وايران وأثيوبية والقائم بالأعمال بالسعودية، والسكرتير المدنى لحكومة السودان. وقائد القوات البريطانية بالليفانت، وقائد عام قوات الشرق الأوسط وبعض كبار ضباط قيادته. وكان الموضوع الاساسى الذى بحثه المجلس هو وضع أسس السياسة البريطانية فى الشرق الأوسط لفترة ما بعد الحرب².

ورأى المجلس أن إقرار الأمن فى الشرق الأوسط وتأمين مصالح بريطانيا فى المنطقة يحول دونهما أمران : أولهما وجود عنصرين مثيرين للمتعاب فى المنطقة، هما اليهود فى فلسطين، والفرنسيون فى سورية، وثانيهما احتمال تدهور المنطقة إقتصاديا بعد الحرب. وقد يترتب على أحد هذين الأمرين أو كليهما إثارة الاضطرابات فى المنطقة بعد الحرب، أو فتح الطريق امام الدول الاخرى المهتمة بالمنطقة - مثل روسية - لمزاحمة المصالح البريطانية فيها.

ولمواجهة تلك المخاطر المحتملة نظر مجلس الحرب بالشرق الأوسط إلى المشكلات السائدة فى المنطقة زمن الحرب والتي قد تستمر بعد نهايتها من زاوية المصالح البريطانية، فى محاولة لوضع حلول لهذه المشكلات تضمن الوجود البريطانى وتؤمن المصالح البريطانية، فى شكل سياسة بريطانية عامة شرق أوسطية تقوم على محاور أربعة :

أ - إبقاء الأوضاع الراهنة فى فلسطين على ماهى عليه دون تغيير، مع عدم السماح للعرب أو اليهود بالإخلال بالتوازن القائم فى فلسطين، وإصدار إعلان سياسى لتأكيد المبادئ الأساسية التى وردت بالكتاب الأبيض (1939) مع الحصول على تأييد الولايات المتحدة الامريكية لهذه الخطوة.

ب- إلزام فرنسا الحرة بتوقيع معاهدتين مع سورية ولبنان مماثلتين للمعاهدة الانجليزية - العراقية، تتمتع بمقتضاها الدولتان العربيتان بالاستقلال تمهيدا للتخلص من الوجود الفرنسى بالمنطقة نهائيا.

¹ Basil lidell Hart , History of the Second World War ,London 1970

Mark Arnold- Foster , The World at War ,London 1973

Woodward ,Sir E, Liewellyn, British Foreign policy in the Second World War,2 vols ,London 1970

F.O.371\34975\E3234 Casey to Eden.20 May 1943 ²

ج- استمرار مهمة مركز تموين الشرق الاوسط Middle East Supply Centre فيما بعد الحرب، على أن يتحول إلى مجلس اقتصادى للشرق الأوسط Middle East Economic Centre فى صورة منظمة إقتصادية إقليمية تعاون دول الشرق الأوسط على حل المشكلات المتصلة بالنواحي الإقتصادية والسياسية النقدية التى تعجز عن حلها بمفردها وذلك بالتعاون مع أمريكا.

د - إقامة نوع من الاتحاد العربى على أن يكون إتحادا ضعيفا غير وثيق العرى، يمتص التيارات القومية التى تشكل خطرا على المصالح البريطانية ويوفر قدرا من التنسيق السياسى بين حكومات المنطقة فى فترة مابعد الحرب، على حين تتولى بريطانيا الإشراف على الجوانب الاقتصادية والثقافية للبلاد العربية. وإذا تعذر ذلك تعمل بريطانيا على إقامة اتحاد سورية الكبرى من سورية ولبنان وفلسطين وشرق الاردن.

ويهمنا هنا نصيب سورية فى هذه المخططات البريطانية العرضية المتشعبة، من حيث السبل التى اقترحت لتحقيقها والعقبات التى إعتضت طريقها، وأثرها على الاوضاع فى المنطقة فى أعقاب الحرب.

كانت بريطانيا تعتبر الوجود الفرنسى فى سورية مرهون بتنفيذ الوعود التى قطعتها حكومة فرنسا الحرة على نفسها بعد إسترداد سورية من حكومة فيشى. وهى وعود إعتبرها الإنجليز ملزمة لفرنسا بحكم ما توصل اليه الجانبان البريطانى والفرنسى قبيل غزو الحلفاء لسورية. وتتمثل هذه الوعود فيما يلى :

أ- الإعلان الذى أذاعه الجنرال Catroux ممثل حكومة فرنسا الحرة فى 8 يونيو 1941 (وهو اليوم الذى عبرت فيه قوات الحلفاء الحدود السورية) والذى تضمن انهاء الانتداب على سورية ولبنان والاعتراف باستقلالهما وسيادتهما على أراضيها، وان للسكان مطلق الحرية فى ان يعيشوا داخل دولتين مستقلتين، أو فى دولة واحد مستقلة ذات سيادة، وأن قوات الحلفاء لاستهدف سلب السكان حريتهم، وإنما جاءت لتأكيدهما، وان الهدف من العمليات العسكرية طرد قوات هتلر من سورية حتى لاتصبح قاعدة يشن منها الألمان هجماتهم على الإنجليز أو على الفرنسيين أنفسهم.³

ب- تصريح تشرشل رئيس الوزراء البريطانى أمام مجلس العموم (9 سبتمبر 1941) الذى أكد فيه أنه ليس للإنجليز مطامع فى سورية وأنهم لايسعون للحول محل الفرنسيين أو إقامة مصالح بريطانية فى أى جزء من سورية، وأن الوجود الإنجليزى فى سورية هدفه العمل على كسب الحرب واستطرد قائلاً: "ولكن يجب ان أعلن بوضوح أن سياستنا التى نشاركنا فيها حليفتنا حكومة فرنسا الحرة ترمى الى إعادة سورية للسوريين الذين سينالون استقلالهم فى أقرب فرصة ممكنة، وكذلك كامل حقوق السيادة على أراضيهم. ولأنرى أن يتأجل إقامة حكومة سورية مستقلة الى مابعد الحرب.. ولكننا نرى ضرورة زيادة نصيب السوريين فى الإدارة، ولا جدال فى أن فرنسا سوف تحتفظ بنفس الوضع الذى كان لها فى سورية قبل الحرب، ولكن فرنسا أيقنت أن هذا الوضع لايد ان ينتهى. ومن ناحية أخرى نعترف لفرنسا بامتيازات خاصة فى سورية تنفرد بها بين غيرها من كل دول أوربية فاذا أحرزت أى من الدول الأوربية نفوذا فى سورية فان نفوذ فرنسا يجب ان يكون له السبق".⁴

ج- المراسلات التى تبودلت بين ليتلتون Lytelton (وزير الدولة البريطانى بالشرق الأوسط) وديغول De Gaulle فى 25 ، 27 يوليو 1941 والتى لاتخرج عما جاء فى تصريح تشرشل سالف الذكر.⁵

غير ان كلا الطرفين لم يلتزما بتعهداتهما، فلا الفرنسيين كانوا على استعداد لمنح سورية ولبنان الاستقلال التام ولا الإنجليز كانوا عند وعدهم بعدم منافسة الفرنسيين فى المنطقة، إذ وضعت بريطانيا الميجور جنرال سيرادوارد سبيرز Edward Spears على رأس بعثتها الدبلوماسية فى سورية ولبنان ولم يكن الأخير يخفى عداه للفرنسيين، كما لم يتوان عن تقديم العون للعرب لإحباط جهود الجنرال كاترو الذى كان يتفاوض مع السوريين واللبنانيين حول إقامة نظام حكم ديمقراطى فى إطار الانتداب وتحت مظلته. ورغم إعلان إستقلال سورية فى سبتمبر 1941 ولبنان فى ديسمبر من نفس العام الا ان فرنسا الحرة كانت مترددة فى تصيفة وجودها فى البلدين، وفى اطار هذا التردد سمحت فرنسا بتشكيل حكومة وطنية فى كل من سورية ولبنان فى مارس 1943. ولكن الوجود الفرنسى ظل قائما.

وقد بلغ ضيق فرنسا بالإنجليز، حد قيام ديغول بابلاغ مجلس فرنسا الحرة، أن متاعب فرنسا فى سورية ترجع الى نشاط مجموعة من الإنكليز المتعنتين المتعاطفين مع العرب والذين يحضون بتأييد رئيس الوزراء البريطانى ووزارة المستعمرات والذين يريدون إغتنام فرصة المسألة السورية لازاحة فرنسا من المنطقة.⁶

³ Woodward , OP.cit.vol I,pp 584 – 85

⁴ House of Commons Debates, 5 th series.vol374,col.76

⁵ Woodward, Op. Cit.vol 1 pp 586-92 see also ; Anton W. De Port, Gaulles Foreign Policy, 1944 –

1946, Cambridge, Mass., 1968, p 131

⁶ De Gaulle , Memoires de Guerre ,vol I paris 1954,p 213

وكانت قرارات مجلس الحرب للشرق الأوسط (10-13 مايو 1943) سالفة الذكر التجسيد الحى للأهداف البريطانية، ولمحاولة إبعاد الفرنسيين عن المنطقة فى إطار مخطط يهدف إلى تكريس المصالح البريطانية فى المنطقة بعد ان تضع الحرب أوزارها.

فقد اعتبر المجلس ان الوجود الفرنسى فى سورية ولبنان يلحق الضرر بمصالح بريطانيا فى منطقة الشرق الأوسط كما يؤدى إلى إعاقة "التطور السلمى للبلاد العربية ويحرمها من الرخاء الإقتصادى". كما أن وجود قوة اجنبية غير متعاونة مع بريطانيا ولا يمكن الاعتماد عليها من الخطورة بمكان، لأن ثمة احتمال قيام ثورة ضد فرنسا الضعيفة الواهنة بعد الحرب، وخاصة عندما يتناقص حجم القوات البريطانية فى سورية ولبنان.

كذلك يصبح تنفيذ أى مشروع لإقامة "إتحاد عربى" من الصعوبة بمكان مع استمرار الوجود الفرنسى، سواء كان ذلك الإتحاد يجمع الدول العربية كلها، أو يقتصر على "سورية الكبرى" فيشتمل الاردن وفلسطين الى جانب سورية ولبنان، ورأى المجلس أن من الممكن اخراج فرنسا من المنطقة بطريق التفاوض، كأن تمنحها بريطانيا أراضى أخرى فى أى مكان آخر كتعويض عن نفوذها فى سورية ولبنان، غير أن تحقيق ذلك خلال الحرب من الصعوبة بمكان، ولذلك ليس امام بريطانيا إلا اتباع مايلى :

أ- تقوية الإتجاه نحو الإستقلال الذى يسود البلدين، حتى يصبحا ذا صيغة وطنية مستقلة فى إطار ميثاق الأطنطى. على ان تنظيم مصالح فرنسا من خلال معاهدة تبرم مع كل من البلدين، سواء مع فرنسا الحرة أو غيرها من الحكومات الفرنسية التى تقام عقب انتهاء الحرب.

ب- تدعيم مركز بريطانيا عن طريق توسيع صلاحيات قائد عام قوات الشرق الأوسط فى كل مايتصل بالنواحى العسكرية وإدارة دفة الحرب.

ج- مقاومة أى محاولة ترمى الى إخراج سورية ولبنان من كتلة الإسترليني. ورأى المجلس ضرورة قبول الفرنسيين لهذه السياسة إذا شاؤوا إستمرار التعاون مع بريطانيا، أما إذا تمسكوا بالإنتداب وتابعوا سياستهم فى المنطقة فان ذلك سيؤدى إلى إعاقة المجهود الحربى للحلفاء.⁷

وفى مذكرة إيضاحية الحقها مجلس الحرب بالشرق الأوسط بهذه القرارات، وإختص بها الأضاح فى سورية ولبنان، بين الدوافع التى حدثت به إلى التوصل لهذه القرارات، ويمكن تلخيصها فيما يلى:⁸

أ- السياسة الفرنسية فى سورية تثير سخط العرب فى المنطقة على فرنسا، خاصة وأن الفرنسيين نكصوا بوعدهم بمنح الإستقلال التام، مما يجعل البلاد العربية الأخرى ترفض الدخول فى إتحاد مع سورية ولبنان مابقى الوجود الفرنسى قائما.

ب- يجب الإحتفاظ بالشرق الأوسط كقاعدة للمصالح العسكرية البريطانية فيما بعد الحرب. ووجود الفرنسيين الذين ناصبوا الإنجليز العدا – بدلا من التعاون معهم على تحرير فرنسا – لايشجع على تسليم بريطانيا ببقاتهم فى سورية لان ذلك يتعارض مع المصالح العسكرية البريطانية.

ج- الأسس التى قامت عليها السياسة الانجلو – فرنسية الخاصة بسورية ولبنان خلال الحرب، (تصريح رئيس الوزراء البريطانى أمام مجلس العموم، واتفاقية ليتلتون – ديوجل) لا تخدم مصالح بريطانيا فى المنطقة لأنها تنكر وجود مصلحة لها فى الليفانت فيما عدا كسب الحرب، وتؤكد عدم رغبتها فى مزاحمة فرنسا فى المنطقة، ولكن فى مقابل ذلك يجب ان توافق فرنسا على استقلال سورية ولبنان إستقلا تاما، على ان تتمتع بامتيازات خاصة فىالمنطقة تجعل لنفوذها القدر المعلى دون سائر دول أوربة، وهذا ما يتعارض مع سياسة بريطانيا ومصالحها عند إنتهاء الحرب.

د- والبديل الوحيد الذى يمكن تقديمه لفرنسا عوضا عن هذه الإمتيازات المعترف بها فى التصريحات السابقة، هو منحها طرابلس الغرب فى مقابل الإنسحاب نهائيا من سورية ولبنان، ولكن ذلك أمر مشكوك فيه لأنهم سيعارضون هذه الفكرة أو غيرها من الأفكار لتشبثهم بالبقاء فى المنطقة، وتمسكهم بما يسمونه " حقوقا تاريخية " فيها.

هـ- وفى مواجهة السياسة الفرنسية الحالية فى سورية ولبنان يجب على بريطانيا العمل على إحباط محاولات فرنسية توقيع معاهدات مع البلدين، مثل تلك التى حاولت ان توقعها معها فى عام 1936. فمن الناحية القانونية لا تؤثر أى معاهدة توقع خلال الحرب على أوضاع الإنتداب، خاصة وأن السلطة الفرنسية القائمة لا تتمتع باعتراف الامم المتحدة، كما أنه لايمكن ان تصبح مثل هذه المعاهدات ملزمة لأى حكومة سورية او لبنانية لم تأت إلى السلطة

⁷ F.O.361 \34975\E3234, Middle East War Council Resolutions on the British post- War policy

⁸ F.O371\34975\E3234 ME WC. Aide Memoire on Syria

بانتخابات حرة، ولذلك يجب أن توجه بريطانيا النصح الى حكومتى البلدين بعدم التفاوض على أى معاهدة مع فرنسا قبل ان تنتهى الحرب.

و- يجب أن تتمسك بريطانيا بالمادة الأولى من اتفاقية لينتلون – ديغول، التى نصت على تخويل قائد عام قوات الشرق الأوسط كل الصلاحيات لمواجهة العدو المشترك تمسكا فعليا كما وردت فى النص الرسمى، والتأكيد على أن كل تصرفات القائد العام معترف بها فى ضوء مجاء بالفقرة الثانية من نفس المادة المشار إليها، لأن ذلك أمر ضرورى من الناحية العسكرية، فى حالة إضطرار بريطانيا لتخفيض قواتها فى سورية ولبنان، وحتى لاتحاول فرنسا نقل قيادة المنطقة إليها.

ز- كما أنه من الأهمية بمكان أن تتمسك حكومة بريطانيا با نتماء البلدين إلى كتلة الإسترليني وفق تصريح سير مايلز لامبسون (9 يونيو 1941)؛ لأن خروجها من كتلة الإسترليني ستكون له عواقب سياسية واقتصادية خطيرة ليس فى سورية ولبنان فحسب، بل فى البلاد العربية المجاورة أيضا، فانسحاب البلدين من كتلة الإسترليني سوف يعوق الجهود التى تبذل لإقامة إتحاد نقدى أو جمركى بين بلاد "سورية الكبرى" والتى تعد ضرورية عند النظر فى وضع نظام إقتصادى لهذه البلاد فيما بعد الحرب.

وكان الجانب الخاص بسورية فى قرارات مجلس الحرب بالشرق الأوسط موضع إنتقاد الخارجية البريطانية،⁹ التى إعتبرتها لا تتفق مع الخط الذى تسير عليه السياسة البريطانية فى الشرق الأوسط، وعللت دوائر الخارجية الخلاف بينهما وبين السلطات المختصة بالشرق الأوسط إلى تأثر الأخيرة با تجاه سكان المنطقة نحو الوحدة القومية، ورات الخارجية أن الأخذ بمقترحات مجلس الحرب سوف يؤكد مخاوف الفرنسيين، التى عبر عنها ديغول نفسه صراحة، والتى تذهب إلى أن بريطانيا تحاول الإستفادة من هزيمة حليفها فرنسا با لحلول محلها فى الشرق الأوسط، "ولابد أن يؤثر ذلك على روح القتال عند الفرنسيين، ونحن نأمل دائما أن يودى تعاونهم معنا إلى نتائج إيجابية فى شمال أفريقية وفرنسا ذاتها..". كما أن أتباع السياسة التى إقترحها مجلس الحرب يودى إلى زيادة التوتر فى شمال أفريقية وأما كن أخرى، ولذلك من مصلحة بريطانيا كسب الفرنسيين الى جانبها لتحرير فرنسا ذاتها من المحور.

فاذا إستمعت الخارجية إلى نصيحة مجلس الحرب ووافقت على طرد الفرنسيين من سورية، فإن ذلك يضع بريطانيا وجها لوجه أمام العرب، الذين يتطلعون إلى إقامة وحدة قومية، فاذا تقاعست عن مساعدتهم على تحقيق ذلك، أثاروا المتاعب فى وجهها، وهددوا مصالحها " .. ولكننا لا نعلق أملا حقيقيا على إقامة نوع من الإتحاد العربى، فمن المؤكد ان مثل هذا الإتحاد لن يدعم مجهودنا الحربى ". واعتربت الخارجية أن إقامة " سورية الكبرى "، التى تشمل فلسطين لن يكون فى صالح بريطانيا، ؛ لأن أى تغيير فى السياسة البريطانية فى فلسطين سوف يسبب المتاعب من جانب اليهود، فاذا تدخلت بريطانيا فى فلسطين خلال الحرب كان ذلك يعنى إثارة الإضطرابات فى المنطقة الممتدة من عبادان الى حيفا، ومن ثم يجب إبقاء فلسطين خارج مثل هذا الإتحاد والمحافظة على الأوضاع الراهنة فيها، والبعد عن اتخاذ أى خطوة واسعة لتحقيق الوحدة العربية.

ولفتت الخارجية النظر إلى احتمال أن يودى الأخذ بقرارات مجلس الحرب إلى تحالف الفرنسيين مع الروس لمواجهة سيطرة الانجليز على شرق الاوسط، " فاذا أتاحت الفرصة أمام الروس للتدخل فى النطقة، فسيفقون الى جانب العرب، وحتى إذا خرج الفرنسيون من سورية، دون ان نستطيع مواجهتهم".

ومن ناحية أخرى، أبدت الخارجية البريطانية موافقتها على تشجيع الحركة العربية المطالبة بالإستقلال فى سورية ولبنان، لأن ذلك سيؤدى إلى إقامة حكومات محلية قوية، كما أنه يتسق مع الأسس التى قامت عليها السياسة الانجلو – فرنسية الخاصة بسورية. ولكن الخارجية حذرت من أن يودى فشل الانجليز فى تدعيم إتجاه سورية ولبنان نحو الإستقلال إلى " تسميم " علاقة بريطانيا بسلطات فرنسا الحرة. ورفضت دوائر الخارجية البريطانية الموافقة على مقترحات قائد عام قوات الشرق الأوسط التى تبرر حقه فى التدخل فى كل صغيرة وكبيرة فى سورية لأن ذلك يودى إلى توتر فى العلاقات الانجلو فرنسية، والدخول مع الفرنسيين فى صراع مريب. ولكنها رأّت أن من الممكن إخراج الفرنسيين من سورية بعد الحرب، عندما تكون ثمة حكومة فى فرنسا يمكن التفاوض معها. وأن ما يجب التركيز عليه هو تحرير فرنسا من قوات المحور، لأن السلطة الفرنسية القائمة (فرنسا الحرة) تعتبر الحفاظ على المصالح الفرنسية واجب مقدس، وتشك فى نوايا البريطانيين والأمريكان، ولذلك من المتوقع أن تودى أى محاولة لإخراجهم من المنطقة إلى أزمة حادة بين لندن والجزائر، قد تقف حائلا دون تفاهم الطرفين عندما يحين الوقت للتشاور حول العمليات العسكرية فى فرنسا ذاتها.¹⁰

وفىما يتعلق برأى الخارجية فى الجانب الإقتصادى من قرارات مجلس الحرب الخاص با بقاء سورية داخل كتلة الإسترليني، فقد نال هذا القرار تأييد الخارجية البريطانية، التى أكدت أن بريطانيا على استعداد للدخول فى صراع مع فرنسا الحرة من أجل بقاء المنطقة ضمن كتلة الإسترليني التى دخلتها فى عام 1941، عقب طرد سلطات فيشى منها. ولكن حكومة فرنسا الحرة بدأت فى إعادة تكوين كتلة الفرنك منذ 1943، وكان من المتوقع أن يدخلوا سورية ولبنان فيها، مما يترتب عليه – من وجهة النظر البريطانية – فقدان الثقة فى العملة المحلية، وإقبال السكان على شراء الذهب والسلع

⁹ F.O.371\34975\E3234,Minute by R.M.A. Hankey.24 May 1943

¹⁰ Ibid

لضمان قيمة أموالهم، وما ينتج عن ذلك من إزدياد حجم التضخم الذى تسعى بريطانيا للحد من غلوائه فى المنطقة، لأنه كان من المتوقع أن تنخفض قيمة الفرنك بالنسبة للجنيه الأسترليني من 176 الى 200 فرنك للجنيه الواحد، وذلك بعد إعادة بناء كتلة الفرنك.

وكان كاسى Casey وزير الدولة البريطانى للشرق الأوسط يرى ضرورة بقاء سورية داخل كتلة الإستلاينى، حتى يصبح بإستطاعة بريطانيا وضع نظام إقتصادى شامل للمنطقة كلها بعد الحرب، وأشار بضرورة توجيه الدعاية إلى الشعبين السورى واللبنانى عند إستقلالهما للبقاء داخل كتلة الإستلاينى، وأكد أن السكان أنفسهم يتوقعون ذلك.

وقد نوقشت مسألة بقاء سورية ولبنان داخل كتلة الإستلاينى مع وزارة الخزانة البريطانية وبنك إنجلترا، واكن أرجى البت فى هذا الموضوع حتى تستقر الحكومة البريطانية على رأى بشأن مقترحات مجلس الحرب فى الشرق الأوسط الخاصة بمستقبل الوجود الفرنسى فى سورية، وحتى يصبح الفرنسيون فى وضع سياسى يمكنهم من مناقشة مسألة النقد بمختلف جوانبها. وقد شاركت وزارة الخزانة وبنك إنكارتة فى التأكيد على صعوبة إبقاء سورية داخل كتلة الإستلاينى إذا رفض الفرنسيون التعاون مع الإنجليز فى تطبيق النظم النقدية المتعبة فى منطقة الإستلاينى، ولفت النظر الى ان بنك سورية Banque De Syrie يعد جزءا لا يتجزء من النظام المصرفى الفرنسى، وأنه لا يمكن إحكام الرقابة على النقد فى الإقليم إذا ظل هذا البنك تحت سيطرة سلطات فرنسا الحرة.

ولذلك رأت الخارجية البريطانية ان تظل هذه المسألة معلقة، حتى يحين الوقت لقيام مفاوضات بين وزارة الخزانة البريطانية والسلطات الفرنسية، وعندئذ يمكن معالجة مسألة بقاء سورية فى كتلة الإستلاينى باعتبارها مسألة فنية " .. أما اذا أثير الموضوع فى محادثات سياسية، فإن الفرنسيين سوف يتخذونه دليلا على حرصنا على إبعادهم عن سورية"، فاذا أصر الفرنسيون على إدماع المنطقة فى كتلة الأسترليني يصعب العثور على حل لهذه المشكلة.¹¹

وازاء هذا التباين فى وجهات النظر بين وزارة الخارجية البريطانية ومجلس الحرب فى الشرق الأوسط حول المخططات السياسية الخاصة بسورية، إستدعى كاسى Casey وزير الدولة بالشرق الأوسط والجنرال Spears الوزير المفوض فى سورية ولبنان إلى لندن لمناقشة هذا الجانب من قرارات مجلس الحرب معهما، بإعتبارهما أكثر الخبراء البريطانيين تمسما لفكرة انهاء الوجود الفرنسى فى سورية ولبنان، بهدف الوصول الى تقارب فى وجهات النظر حول هذا الموضوع حتى تستطيع الحكومة البريطانية أن تصل الى تحديد استراتيجيتها فى المنطقة.

وقد عقد اجتماع فى لندن¹² لهذه الغاية برئاسة وزير الحرب البريطانى، حضره بالإضافة الى كاسى والجنرال سبيرز، عدد من رجال وزارة الخارجية المعنيين بشؤون الشرق الأوسط، وعرض كاسى فى ذلك الاجتماع وجهات نظر مجلس الحرب فى الشرق الأوسط، وطلب تعليمات صريحة بشأن سياسة بريطانيا فى المنطقة، ومدى حرصها على البقاء فيها. وأشار إلى أن الشرق الأوسط يقف حاجزين ألد عدوين لبريطانية : المانية واليابان، ويحتوى على المصالح البترولية البريطانية الحيوية، وخطوط المواصلات ذات الأهمية الإستراتيجية لبريطانية، ومن ثم تبرز أهمية الحيوية من الناحيتين لإقتصادية وإستراتيجية.

وقد إتفق الجميع على ضرورة المحافظة على النفوذ البريطانى فى المنطقة، كما وافقوا على إقتراح وزير الدولة للشرق الأوسط الخاص بضرورة قيام نوع من التنسيق بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية حول دون تعرض الإنجليز للمنافسة الأمريكية التى تضر بالنفوذ البريطانى، فى مقابل تاييد بريطانيا للمصالح الأمريكية فى منطقة الكاريبي، فبريطانية تحتاج - فى راية - إلى مساندة أمريكا لها فى الشرق الأوسط، وبدون ذلك لايمكن ضمان نجاح الإستراتيجية البريطانية فى المنطقة، بما فى ذلك الجانب الخاص بسورية.

وفيما يتعلق بالمسألة السورية طالب الجنرال سبيرز بالتمسك بقرارات مجلس الحرب، فمن الضرورى - عنده - أن يكون مركز الفرنسيين فى سورية مماثل لوضع الإنجليز فى العراق، وأن الصعوبة تكمن فى البحث عن طريق لتحقيق ذلك، والاتفاق على مايجب إتخاذه لمنع الفرنسيين من معاملة سورية ولبنان كما لو كانتا مستعمرتين فرنسيين، وذكر أنه رغم إلترام فرنسا الحرة بتوقيع معاهدين مع البلدين، إلا أن الشواهد تشير إلى أن فرنسا تسعى لإملاء الشروط التى تخدم نفوذها وتعمل على إستمراره دون أن تأخذ فى الإعتبار حق سورية ولبنان فى الإستقلال التام.

وأكد كاسى أن ترك الحبل للفرنسيين على غاربه، وعدم تدخل بريطانيا لتحقيق إستقلال سورية ولبنان سوف يضر بالنفوذ البريطانى فى المنطقة، ويؤدى إلى زعزعة مكانة بريطانيا بين السكان العرب. وبذلك كسب وزير الدولة الحاضرين إلى صفه حين إتفقوا على ضرورة معارضة تصرفات السلطات الفرنسية فى سورية إذا كانت تلك التصرفات تتناقض مع إلتراماتهم السياسية، وتتعارض بذلك مع المجهود الحربى فى المنطقة، ورأوا أن امتناع الفرنسيين عن تحديد علاقاتهم بسورية ولبنان على أساس تعاهدى يعرض المجهود الحربى للخطر. وأوصوا بضرورة توجيه إحتجاج إلى السلطات الفرنسية فى الجزائر حول هذا الموقف.

F.O.371\34975\E4081 Casey to Cadogan ,25 june 1943 ¹¹

F.O.371\34975\E 3896 War Cabinet ,Note of a Meeting Held in sir Alexander Cadogan's Room at the foreign Office on 28 june 1943 ¹²

ولكن عند إعادة بحث موضوع الإحتجاج في الإجتماع التالي،¹³ روى الإكتفاء بتوجيه مذكرة إلى حكومة فرنسا الحرة من خلال سفيرها في لندن على أن يكون الإحتجاج ذا طابع عام حتى لا يثير مخاوف الفرنسيين، ويفتح الباب أمام الدخول معهم في صراع يضر بقضية الحلفاء. غير أنهم أوصوا بضرورة بقاء سورية ولبنان داخل كتلة الإسترليني، لما لذلك من آثار على المصالح البريطانية في المنطقة، ولارتباطه بالسياسة الإقتصادية التي تعتزم بريطانيا إتباعها في الشرق الأوسط بعد الحرب.

وفي ضوء الأفكار التي طرحت على بساط البحث في تلك الإجتماعات تبلورت الخطوط العامة للسياسة البريطانية في الشرق الأوسط، التي قامت على ضرورة إلزام الفرنسيين بتنفيذ تعهداتهم السابقة، ومنح سورية ولبنان الإستقلال التام، وفتح الطريق بذلك أمام إقامة منظمة إقتصادية للشرق الأوسط باسم "المجلس الإقتصادي للشرق الأوسط" "MEEC" بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول المنطقة، على أن يكون عمل هذه المنظمة إمتداداً لنشاط مركز تمويل الشرق الأوسط MESC، وفتح باب المباحثات مع الأمريكان حول هذا الموضوع. وبدأت هذه السياسة تعرف طريقها إلى التنفيذ، بمصادقة مجلس الوزراء البريطاني عليها¹⁴ فأرسل إيدن وزير الخارجية، مذكرة مطولة إلى اللورد هاليفاكس - السفير البريطاني في واشنطن - حول السياسة البريطانية في الشرق الأوسط تضمنت مطالبته بمفاتيح الحكومة الأمريكية لتأييد هذه السياسة مع التركيز على الجوانب الإقتصادية كميدان للتعاون بين الطرفين في المنطقة.¹⁵

ولكن المسؤولين الإنجليز في الشرق الأوسط ظلوا يضغطون على حكومتهم من أجل الحصول على تأييد الحكومة الأمريكية للسياسة البريطانية الخاصة بسورية، وكذلك المشروع الخاص بإقامة إتحاد عربي في إطار مشروع سورية الكبرى. فقد أبرق وزير الدولة في الشرق الأوسط إلى وزارة الخارجية ملفتا النظر إلى إحتمال قيام فرنسا بتوقيع معاهدة منفصلة مع كل من سورية ولبنان كل على حدة، مع ربطهما بعجلة النفوذ الفرنسي، مما يجعل إقامة "سورية الكبرى" من الصعوبة بمكان، ورأى ضرورة أن تأخذ الخارجية هذا الموضوع يبعين الإعتبار عند التفاوض مع الحكومة الأمريكية بشأن الشرق الأوسط لأن إقامة "سورية الكبرى" التي تضم سورية ولبنان وشرق الأردن وفلسطين، يعد - من وجهة نظره - حجر الزاوية في بناء أي سياسة بريطانية للشرق الأوسط فيما بعد الحرب.

غير أن الخارجية البريطانية رأت أن الحكمة تقتضى عدم إثارة هذا الموضوع مع الحكومة الأمريكية لإستحالة إنضمام فلسطين إلى "سورية الكبرى" بسبب وضعها الخاص، وأن مفاتيح الأمريكان في هذا الموضوع قد ينسف الجهود التي تبذل لكسب تأييدهم للسياسة البريطانية في المنطقة.¹⁶

ومن ناحية أخرى قدم الكولونيل Colonel Glubb - قائد الفيلق العربي الأردني وأحد الخبراء الذي كانت تستشيرهم الخارجية فيما يتصل بالشرق الأوسط - مذكرة مستفيضة إلى الخارجية حول وجهة نظره فيما يجب ان تكون عليه الأوضاع في التسويات التي ستعقب الحرب، فرأى أن مستقبل سورية وفلسطين سيمثل مشكلة كبرى بعد إعلان الهدنة وأن حل هذه المشكلة يجعل بريطانيا في مأمن من مواجهة القلاقل والإضطرابات في العراق بسبب تحمس العراقيين وتعاطفهم مع سورية وفلسطين.

وفيما يتصل بسورية ذهب جلوب إلى معارضة إستقلال سورية إستقلالاً تاماً، بدعوى ان السوريين لا يستطيعون تحمل أعباء الحكم وحدهم لأن الفرنسيين لم يدربونهم على ذلك. وبقضى ذلك أن تضع إحدى الدول الأوربية يدها على سورية وإلا حلت الفوضى بالبلاد. كما ان فرنسا قد تنتهز فرصة انشغال العالم بإزالة آثار الحرب، فتقوم بعمليات عسكرية في سورية ولبنان وتضمهما في وحدة سياسية واحدة تديرها بصورة مباشرة على نحو ما فعلت في شمال أفريقية. ويرى أن مصلحة بريطانيا تقتضى إخراج الفرنسيين من سورية على أن تحل محلهم دولة أخرى تعمل على تهيئة السوريين للإستقلال، ومثل هذه الدولة قد تكون الولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا.

واقترح جلوب أن تشمل المفاوضات مع الحكومة الأمريكية إقتراح بريطانيا أن تتولى الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية سورية كلها بما فيها لبنان أو بدونه. ومثل هذا العرض يبرئ ساحة الإنجليز من تهمة السعي لإخراج الفرنسيين من سورية ليحوا محلهم، كما أنها قد تزود سورية بإدارة "مستبيرة غنية متعاطفة تعاونها على الإستعداد لمرحلة الإستقلال، كما قد تعطى أمريكا خبرة ببعض الأعباء التي تقع على عاتق بريطانيا".

فإذا رفضت أمريكا الإنتداب على سورية كان من السهل على بريطانيا قبوله، وبذلك يصبح بالإمكان تحقيق مشروع "سورية الكبرى" الذي يجب أن يكون تحت رعاية بريطانيا. واقترح جلوب إخراج الفرنسيين من المنطقة عن طريق

¹³ F.O.371\34975\E3896,W.C.O.,Note of a Meeting held sir Alexander Cadogan's room at the foreign Office on 29 June 1943

¹⁴ F.O. 371\34975\E4265, Secret,Note by the foreign secretary sub-mitting Recommendations as Regards to British policy in the Middle East 15 July 1943

¹⁵ F.O.371\34975\E4462, Minute by Baxter ,31 July 1943

¹⁶ F.O. 371\34975\E4833,Secret , C ase y to Eden ,14 August 1943

التفاوض وتعويضهم عن ذلك بمناطق أخرى خارج الشرق الأوسط، أو أن يتم تحقيق ذلك عن طريق استفتاء عام للسكان.¹⁷

ولكن فكرة قبول بريطانيا الإنتداب على المنطقة من قبل الأمم المتحدة كانت مرفوضة تماما في دوائر الخرجية البريطانية. ولم تكن هذه الفكرة تعيش إلا في أذهان بعض الخبراء البريطانيين الإستعماريين العاملين بالمنطقة من طراز جلوب وسبيرز، الذين ربطوا بين المصالح الإستراتيجية البريطانية في الشرق الأوسط، وبين ضرورة سيطرة بريطانيا سياسيا على إتحاد عربي يضم بلاد الشام كلها - بالمفهوم الجغرافي للكلمة - تحت إسم "سورية الكبرى" أو إتحاد عربي أوسع يضم جميع البلاد العربية يكون بمثابة هيئة للتنسيق السياسي بين البلاد العربية وبين السلطات البريطانية، مع إحتفاظ البلاد العربية بمظاهر الإستقلال وبحكومات وطنية من العناصر المتعدلة التي تقبل بالتنسيق مع بريطانيا.¹⁸

ومهما كان الأمر فقد بدأت المباحثات الإنجليزية - الأمريكية حول الشرق الأوسط في أبريل 1944، حيث تطرق البحث إلى مصالح الدولتين في المنطقة كلها، وفي حين ركز الأمريكيون على مصالحهم البترولية في الخليج والمملكة العربية السعودية وحصلوا على تأييد الإنجليز لتلك المصالح في اتفاق تم بين الجانبين وتناول تفاصيل هذا الجانب الذي يهم الولايات المتحدة بالدرجة الأولى، ركز البريطانيون على إنتزاع إعراف أمريكا بالشرق الأوسط منطقة نفوذ بريطانية. غير أن الأمريكيان فضلوا أن تكون المنطقة مجالاً للتعايش Modus Vivendi بين الدولتين بعد الحرب، مؤكدين على أن إهتماماتهم بالمنطقة إقتصادية وثقافية بالدرجة الأولى.

وفي الجلسة الثانية للمباحثات (12 ابريل) عرض الجانب البريطاني المسألة السورية، بما في ذلك المفاوضات التي دارت على المستوى المحلي والإتفاقيه الخاصة بنقل السلطة إلى فرنسا الحرة، والمفاوضات التي أجريت مع الجنرال كاترو. وأكد الجانب الأمريكي أن الولايات المتحدة الأمريكية تستعد للإعتراف بإستقلال سورية ولبنان وتعيين وزير أمريكي مفوض فيها بمجرد اعلان الإستقلال. وإعترض على فكرة إخراج الفرنسيين من المنطقة التي عرضها الجانب البريطاني لسبرغور الأمريكيان، وذكر الجانب الأمريكي خلال المباحثات أنه من الضروري أن يحتفظ الفرنسيون بصلاحيات إدارية في البلدين حتى تضع الحرب أوزارها، على أن يتحول القائد العام الفرنسي في بيروت إلى سفير فوق العادة. ولكن الجانب البريطاني رأى ضرورة أن ينظم الفرنسيون علاقتهم بالبلدين في شكل معاهدة على نسق مفاعله بريطانيا مع مصر والعراق، وأن يتخذ الفرنسيون موقفا محددًا من مطالب الإستقلال في البلدين حرصًا على مصالح الحلفاء في المنطقة، وأنه يجب عقد إتفاقيه تسوية إذا فشلت تجربة تعايش المصالح الأنجلو - فرنسية.

ولم يعترض الجانب الأمريكي على المقترحات البريطانية، غير أنه أعلن إعتراضه على ما تعهدت به بريطانيا لفرنسا الحرة في إتفاقيه لينتلون - ديجول، من أن يكون لفرنسا إمتيازات خاصة في سورية ولبنان دون سائر الدول الكبرى الأخرى، لأن ذلك يتعارض في رأيهم مع " مبدأ التعايش " الذي طالبت به أمريكا.¹⁹

وتناولت المباحثات البريطانية - الأمريكية موضوع التعاون بين البلدين لدعم اقتصاديات المنطقة في إطار " المجلس الإقتصادي للشرق الأوسط MEEC "، بإعتباره إمتدادًا لنشاط مركز تموين الشرق الأوسط MESC الذي نجح في تحقيق قدر من الإكتفاء الذاتي لبلاد الشرق الأوسط خلال إنقطاع الخطوط الملاحية في البحر المتوسط بسبب ظروف الحرب. على أن يكون المجلس المقترح بمثابة مؤسسة أنجلو - أمريكية تقوم بتقديم المشورة الفنية لدول المنطقة في النواحي الإقتصادية، ويشمل نشاطه سورية ولبنان أيضا. وقد وافق الجانب الأمريكي على الإقتراح البريطاني بهذا الصدد، على أن يكون المجلس " منظمة إقليمية "، وليس مجرد جهاز أنجلو - أمريكي بحيث تساهم فيه جميع دول المنطقة. وكانت حجته في ذلك أن حكومات المنطقة لن تهتم بهذا المجلس إذا لم تساهم فيه مساهمتها في الأمم المتحدة. وأصر المفاوضات الأمريكيان على أن يكون المجلس منظمة محلية تعتمد على جهود الكفايات المحلية، وتموله دول المنطقة، على أن يقتصر دور البريطانيون والأمريكان على تقديم المشورة الفنية.²⁰

ولم يكن المتوقع أن تعترف الولايات المتحدة الأمريكية بالشرق العربي منطقة نفوذ بريطانية، في الوقت الذي كان فيه الأمريكيان قد مهدوا الطريق لتوطيد نفوذهم في المنطقة، مستفيدين في ذلك من ظروف الحرب. وكانت إستراتيجية الأمريكيان تقوم على توسيع مصالحهم الإقتصادية عامة والبترولية خاصة،²¹ ومن ثم كان تركيزهم في تلك المباحثات على الجانب الإقتصادي، وطرحهم لمبدأ " التعايش " بين الدول الكبرى بدلا من التسليم بإعتبار المنطقة مرتعا للنفوذ

¹⁷ F.O.371\34975\E5925, Secert ,Further Note on peace Terms in the Middle East , Memo by Colonel Glubb ,1 October 1543

¹⁸ Ibid

¹⁹ F.O.371\39985\E2319, Memorandum on Anglo- American Conversations Regarding Middle East , Second meeting , 12 April 1943

²⁰ F.O. 371\39985\E2455,Anglo-American Conversations Regarding Middle East ,4th meeting ,18 April 1944

²¹ F.O.371\34975\E4462,Eden to lord Halifax , 31 July 1943

البريطاني وحده. ولذلك لم يتحمسوا للإقتراح الخاص بتصفية الوجود الفرنسي في الشرق العربي على يد الانجليز، وإن كانوا لم يقبلوا الإعراف لفرنسا بامتيازات خاصة في سورية ولبنان.

وفي ضوء تلك المباحثات بدأ الإنجليز يخففون من ضغطهم على فرنسا الحرة من أجل المسألة السورية، ولكن ذلك لم يتم طرفة، فقد حرص الإنجليز على إقامة سد منيع بين الفرنسيين والعرب. وعندما زار تشرشل فرنسا المحررة في نوفمبر 1944، كان ديغول رئيسا لفرنسا، وفتح ملف سورية في الاجتماع الذي عقد بين الرجلين بحضور إيدن وزير الخارجية البريطانية وبيدو Bidault وزير الخارجية الفرنسي، ذكر ديغول أنه منح سورية ولبنان إستقلالهما بنفس الشروط التي منحت بها بريطانيا الإستقلال لمصر والعراق. وأبدى تشرشل تفهما لذلك وأكد مرة أخرى لديغول أن الحكومة البريطانية لا تفكر في أن تحل محل فرنسا في المنطقة.

وهنا استطراد ديغول قائلا : " إن ما نهدف إليه أن يكون لنا وجود في المنطقة على أن يتخذ ذلك شكل معاهدة تضمن إمتيازاتنا ". فأجابه تشرشل بقوله : " إن هذين البلدين مستقلان، وإذا حاولتم ذلك فستعرضون أنفسكم للمتعاب " فرد بيدو على الفور بحدّة : " ان وجودنا في سورية ولبنان حيث سقط رجال فرنسيون صرعى، يضع على عاتقنا إرث مقدس " .

ولم يملك رئيس الوزراء البريطاني سوى أن يعد بنقل وجهة نظر فرنسا مؤتمر السلام، وأبدى استعداده للدفاع عن وجهة النظر الفرنسية ما بقى الفرنسيو بعبيدين عن إثارة الإضطرابات في سورية ولبنان.²²

وكانت آخر مهمة كلف بها الجنرال سبيرز الوزير البريطاني المفوض في سوريا ولبنان، قبل إقصائه من منصبه في ديسمبر 1944، هي إبلاغ الحكومتين السورية واللبنانية نصيحة الحكومة البريطانية للتفاوض مع فرنسا حول عقد معاهدة منظمة للعلاقات السورية – الفرنسية – اللبنانية، غير أن هذه النصيحة البريطانية قوبلت بالرفض التام من جانب البلدين.²³

وفي طريق عودتهما من يالنا توقف تشرشل وإيدن بالقاهرة في 17 فبراير 1945 حيث إجتمعا بالرئيس السوري شكري القوتلي، وأوضح تشرشل للقوتلي أن بريطانيا بذلت كل الجهد لإقناع الفرنسيين بالإعتراف بإستقلال سورية ولبنان، ولكن يجب على السكان بدورهم ألا يقذفوا بالفرنسيين خارجا.²⁴

وعاد تشرشل إلى تناول نفس المسألة في تصريح أدلى به أمام مجلس العموم 27 فبراير 1945 ذكر فيه أن بريطانيا قررت " إحترام إستقلال سورية ولبنان، وأنها تبذل أقصى الجهد للمحافظة على الوضع الخاص لفرنسا في ضوء الروابط التاريخية والثقافية التي ربطتها بالمنطقة منذ زمن بعيد.. ونأمل أن يستطيع الفرنسيون الإحتفاظ بوضعهم الخاص" وأكد تشرشل على عدم إستطاعة بريطانيا الوصول إلى حل لهذه المشكلة وحدها عندما قال : " يجب أن نلاحظ حقيقة أن روسية والولايات المتحدة إعترفتا بإستقلال سورية ولبنان، ولا تميلان إلى تأييد أى وضع خاص لا دولة أجنبية أخرى".²⁵

وقد يبدو غريبا أن يتحول الموقف البريطاني من الوجود الفرنسي في سورية ولبنان من الرفض التام لذلك الوجود، إلى التمسك بضرورة المحافظة على ما أسماه تشرشل " بالوضع الخاص " لفرنسا في المنطقة. ولكن هذا الموقف البريطاني كان موجها – في رأينا – ضد سياسة الرئيس روزفلت الذي تبني مبدأ تصفية الوجود الإستعماري الصارخ في الشرق الأوسط، على أن يستبدل به سياسة " التعايش " أو " الباب المفتوح " التي تتيح للمصالح الإقتصادية الأمريكية فرصة النمو، وتفتح الباب على مصراعية أمام النفوذ الأمريكي الذي كان يعد العدة للتغلغل في المنطقة فيما بعد الحرب. ولذلك كان الانجليز يرمون من وراء تمسكهم باقامة علاقة تعاهدية بين فرنسا وسورية ولبنان، الدفاع عن الأساس الذي قامت عليه سياسة بريطانيا في مصر والعراق في مواجهة الضغوط الأمريكية، والمحاولات الأمريكية لتحقيق كسب سياسي في المنطقة على حساب بريطانيا.

فقد حاول الإنجليز حمل الأمريكان على تغيير موقفهم، عندما دارت مباحثات بين الجانبين (في 28 سبتمبر 1944) ذكر فيها الجانب البريطاني أن بريطانيا لا تنوى البقاء في سورية وأن فرنسا تسترد قواها يوما بعد يوم، فإذا لم تنتهز سورية ولبنان الفرصة الآن وتوقع معاهدة مع فرنسا، فقد لا تستطيع الحصول على الشروط المناسبة التي يمكن أن تحصل عليها الآن، ومن ثم كان على البيت الأبيض أن يؤيد احتفاظ فرنسا بعلاقات مع البلدين على نسق العلاقات البريطانية – العراقية.²⁶

ولكن الجانب الأمريكي لم يستجب لوجهة النظر البريطانية، فرفضت الخارجية الأمريكية في مذكرة وجهتها إلى السفارة البريطانية بواشنطن (5 أكتوبر 1944) فكرة الإترام سورية ولبنان بتوقيع معاهدة مع فرنسا على النمط البريطاني. وفي

²² Davet, Michel-Christian La Double Affaire de syrie , paris 1967,pp.244-46

²³ Sachard, Howard M., Europe Leaves the Middle East 1936-1954 London 1974,pp.311-12

²⁴ Woodward : Op.Cit ,p 275

²⁵ Sachar : Op,cit ,p.313

²⁶ Ibid, p 313

لقاء تم بين رئيس قسم الشرق الأدنى با لخارجية الأمريكية Foy Kohler والممثل السياسي الفرنسي في واشنطن، حذر الأول من أن حكومتى سورية ولبنان قد تلجآن إلى طلب المساعدة من الإتحاد السوفيتي، إذا تعرضتا لضغط شديد من جانب فرنسا، وأصر كوهلر على ضرورة إقلاع الفرنسيين عن فرض شروط معاهدة 1936، أو شروط شبيهة بتلك التي وردت في المعاهدة العراقية – البريطانية، على أي من البلدين. وفي برفقية أرسلها Hull وزير الخارجية الأمريكي إلى جورج وودزورث George Wadsworth الوزير الأمريكي في بيروت (4 أكتوبر)، أشار إلى أن الولايات المتحدة لاتعارض في إبرام أى معاهدة بين سورية ولبنان وفرنسا إذا قبلها الجانب العربي بمحض إرادته: "ولكننا لاتعترزم حث الحكومتين على توقيع أو إبرام أى معاهدة كانت مع الفرنسيين. كما اننا لن نوافق على أية معاهدة تعطى للفرنسيين إمتيازات خاصة في البلدين".²⁷

لقد كانت أمريكا ترمى بكل ثقلها في الشرق العربي، متخذة من السعودية منطلقا لمصالحها الاقتصادية في المنطقة. وكانت تريد – على ما يبدو – بالنضيق على الوجود الفرنسي في سورية ولبنان، تنبيه الإنجليز إلى حقيقة أن أفرادهم بالمنطقة أمر لايمكن أن تقبل به الولايات المتحدة، كما أنها لاتعترف بالإمتيازات التي خلعتها فرنسا، وبالتالي بريطانيا، على نفسها في المنطقة. فهي من باب أولى لاتعترف بالشرق الاوسط منطقة نفوذ بريطانية، وهو مالم يدخله الإنجليز في حسابهم عندما وضعوا مخططا تهم السياسية للمنطقة فيما بعد الحرب، وظنوا أن باستطاعتهم إحتواء الأطماع الأمريكية بعد طرد الفرنسيين من المنطقة في إطار من التعاون الإقتصادي. وغاب عن أذهانهم أن الحرب العالمية الثانية نقلت لواء قيادة المعسكر الغربي إلى أمريكية التي كانت لها مخططا لها الخاصة بها، والتي لايمكن أن تتوافق مع ما رسمه الإنجليز.

مصادر البحث

أولا – وثائق غير منشورة:

- Reign Office, political Correspondence FO 371\ 34975, 39985.

ثانيا- وثائق منشورة:

- Use of Commons Debates, 5 th series ,vol 374.

ثالثا- الكتب :

- Anton W. De porte, De Gaulle`s Foreign policy 1944-1946, Cambridge press 1968.
- Sir Basil Liddell Hart, History of the Second World War, London 1970.
- Davet, Michel – Christian, La Double Affaire de Syrie, Paris 1967.
- De Gaulle, Memoires de Guerre, vol1, Paris 1954.
- Mark Arnold – Foster, The World at War, London 1973.
- Sachar, Howard M., Europe Leaves the Middle East 1936-1954, London 1974.
- Woodward, Sir E., Liewellyn, British Foreign policy in the Second World War , 2 Vols London 1970.

²⁷ Ibid, p.314